

رئيس الهيئة العامة للطيران المدني لدى انعقاد اللقاء السنوي السابع لقيادات الهيئة:

اللقاء السنوي السابع محطة وقوف للتقييم وتطوير الأداء في القطاعات كافة والمطارات والإدارات

□ عدن / محمد عبد الله أبو رأس :
تصوير / علي الدرب :

شهدت محافظة عدن أمس حدثاً اقتصادياً هاماً حيث بدأت بفندق ميركيور جلسات اللقاء السابع لقيادات الهيئة العامة للطيران المدني والإرصاد برئاسة الأخ حامد أحمد فرج رئيس مجلس الإدارة والأخ محمد عبدالرحمن عبد القادر وكيل الهيئة.

وفي مفتح اللقاء الذي بدأ بأبي من الذكر الحكيم ألقى رئيس الهيئة كلمة أشاد خلالها بمستوى الإعداد والترتيب لهذا اللقاء الهام مشيراً إلى التحسن المستمر في مستوى إنجاز كل لقاء موسع يعقد للهيئة مشيداً باختيار محافظة عدن لعقد اللقاء السابع الذي يعقد اليوم (أمس) وكذلك اللقاء القادم الذي سيعقد بمحافظه حضرموت.



©14OCTOBER



©14OCTOBER

كما تناول علاقة الهيئة بشركات الطيران العامة والخاصة وما تحقق في هذا الصدد معتبرا إنها علاقة متطورة.

عقب إلقاء الكلمة تم استعراض تقرير إنجاز مقررات اللقاء السنوي السادس من قبل الأخ أحمد اللحاني ثم جرى قراءة قائمة أوراق العمل المقدمة والتي بلغت (21) ورقة عمل اشتملت على تقارير وأوراق عمل في مختلف مجالات وتخصصات الهيئة.

ثم جرى عرض فيلم وثائقي عن نشاط قطاع الإرصاد الجوي لعام 2008م قدمه الأخ الدكتور عبده أحمد المالح.

وعقب عرض الفيلم قدم الأخ يحيى محمد السباني ورقة عمل حول تقارير الإنجاز وآلية تفعيلها ثم قدم الأخ عبد اللطيف محمد الحذاء نائب المدير رؤية لتطوير خدمات الإرصاد الجوي في بلادنا أعقبها ورقة عمل مقدمة من قطاع التدريب والتأهيل حول تقييم العائد التدريبي قدمها الأخ / عبد الجيد السفياني

ثم عقدت الجلسة المسائية التي استعرضت تقارير عن الوضع المالي للمطارات ووحدة العمل الإداري بين المركز والفروع.

هذا ومن المقرر أن يواصل اللقاء جلسات عمله صباح اليوم باستكمال بقية أوراق العمل والخروج بالتوصيات الهادفة مواصلة الارتقاء بعمل الهيئة نحو الأفضل خدمة للمتعاملين معها باعتبارها واجبة الجهد.

اللقاء يأتي لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال الطيران المدني والأرصاد

هناك صعوبات في تنفيذ مطار صنعاء الجديد والشركة ستنتهي من البناء في 31 ديسمبر 2009م

استئناف العمل وتم ذلك مرتين خلال ستة أشهر في نهاية 2007 وبداية 2008م موضحاً أن هناك تحسناً في أداء الشركة عقب إعادة التقييم الذي تم خلاله وضع جدول زمني للشركة للانتهاج من العمل في مشروع بناء مطار صنعاء الدولي الجديد وأن الجدول ينص على انتهاء الشركة من العمل في المطار في 31 ديسمبر 2009م موضحاً أنه سيتم البت في مسؤولية التأخير على الشركة المنفذة.

كما استعرض رئيس الهيئة مشروع تطوير مطار تعز (المدرج مع البرج وملحقاته) واللجان المشكلة التي تقوم بأعمال المسح وحجز الأراضي المطلوبة لأعمال التوسعة ووصفه بأنه يسير ببطء من قبل اللجان في عملها مبدياً خشيتيه من أن تتكرر مشكلة مطار صنعاء في

وعدا إلى الاهتمام أكثر بمثل هذه اللقاءات الموسعة وما يصدر عنها من مقررات وتوصيات حتى نستطيع أن نفي بها ونسهل المهام الملقاة على عاتق مقرر اللقاء السنوي.

وأبرز أن هذا اللقاء الموسع تحت شعار تقييم خدمات وأنشطة الهيئة العامة للطيران المدني والإرصاد تعزيراً للإيجابيات وتجاوز السلبيات مواكبة لتطورات متسارعة في مجال الطيران المدني والأرصاد ، موضحاً أنه تم في اللقاءات السابقة وعلى وجه الخصوص اللقاء الخامس والسادس التركيز على جانبي السلامة والأمن.

وأكد رئيس الهيئة أن الشعار المرفوع في هذا اللقاء لا يعني أنه قد بعد عن محوري السلامة والأمن لكنه وقفة للتقييم حتى لا تشغلنا الهجوم اليومية والأعمال الروتينية وزحمتها عن مراجعة ما تقدمه من خدمات وما تقوم به من أنشطة وتوظيف ذلك التقييم لتطوير الأداء من خلال تعزيز الإيجابيات وتجاوز السلبيات وإبراز أن كل ذاتي حتى تتمكن الهيئة من مواكبة التطورات المتسارعة في عالم النقل الجوي والطيران المدني والإرصاد حتى لا تتخلف عن ذلك الركب.

وشدد على أن أي تحسين في مستوى خدمات الهيئة والأنشطة التي تقدمها سيكون له الأثر الإيجابي في رفع مستويات السلامة والأمن من خلال ما ستشهده تلك الخدمات والأنشطة

وقال أننا نطمح دائماً للأفضل وما طرحناه اليوم إنما هو لكي نلغى الانتباه والاهتمام إلى ضرورة أن نولي ذلك الاهتمام الكافي ونعمل على الإعداد المبكر ومحاولة تطوير قدراتنا من خلال التدريب الذي لا بد أن يتم الإشراف عليه من كل القطاعات والمطارات والإدارات العامة في دورات تخصصية تتناول سبل إعداد مثل هذه التقارير السنوية وأوراق العمل التي تقدم لمل هذا اللقاء بما يمكن من إكسابهم الخبرة الكافية والمهارة حتى تعمل على تطوير المواد المقدمة خلال اجتماعنا القادم والذي أقترح على هذا اللقاء أن يكون بمدينة المكلا بمحافظة حضرموت.

ووضع رئيس مجلس الإدارة الاقتراح للتصويت حيث صوت عليه بالإجماع.

وقال أود أن أقدم بالشكر الجزيل لكل من عمل على الإعداد لهذا اللقاء وساهم مساهمة فاعلة ولكل من شارك فيه بأوراق عمل ومدخلات وتقارير سواء تضمنها الجدول أم لم يتضمنها.

وأضاف قائلاً: كنا تقدمنا في اللقاء الموسع السادس السابق بمقترح تسمية مقرر اللقاء السنوي وحددنا خلال ذلك آلية للمتابعة من المقرر لما سيتم إنجازه من توصيات وقرارات وبالغفل تم اختيار مقرر وتولى خلال الفترة الماضية متابعة ما خرج به اللقاء السابق وبذل جهوداً مشكورة .

المؤتمر العربي حول مستقبل مفاوضات تحرير التجارة يختتم أعماله بعدد من التوصيات

المطالبة بتسريع إجراءات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية

واجهتها الدول العربية الأعضاء ومعالجة الصعوبات الأخرى الناتجة عن سوء استخدام الدول المتقدمة لأحكام اتفاقيات المنظمة كتلك المرتبطة بقواعد مكافحة الاغراق، والعمل على تقييد كافة أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية وجعلها أكثر دقة وفاعلية وقابلة للتطبيق.

وكانت جلسات عمل المؤتمر قد ركزت على مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والخطوات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية في هذا الشأن وعرض المشاكل والصعوبات التي تواجهها في ظل الظروف والتحديات الاقتصادية الراهنة.

وعقد أكثر من 180 مشاركاً من معظم الدول العربية في المؤتمر ست جلسات عمل ، عرض خلالها العديد من البحوث وأوراق العمل المعدة من مجموعة من الخبراء المختصين والممارسين وأساتذة الجامعات ، تضمنت تحليلاً وافياً للموضوعات المطروحة.

وفي ختام أعمال المؤتمر امس، عقد المشاركون جلستي عمل خصصت الأولى لمناقشة تحرير التجارة في الخدمات ومفاوضات جولة الدوحة، وتقييم مفاوضات برنامج عمل الدوحة ومستقبل المفاوضات.

فيما عرض في الجلسة الثانية التجربة اليمنية في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة، حيث استعرض رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية بوزارة الصناعة والتجارة الدكتور حمود النجار مساعد رئيس المكتب للشئون الفنية عادل عبد الله الغابري الخطوات التي قطعها اليمن في مفاوضات الانضمام سواء على مستوى المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف.. منطوقين إلى الخطط المستقبلية للتسريع بعملية الانضمام للاستفادة من المزايا النسبية الممنوحة للبلدان والدول النامية ودمج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد العالمي.



وأوصى المشاركون حكومات الدول العربية وبمشاركة من القطاع الخاص بمضاعفة جهودها ومراجعة قضايا جولة الدوحة الحالية والتوصل إلى تحديد أوليها، وتكوين مواقف تفاوضية موحدة بهدف معالجة صعوبات التنفيذ التي

ويحقق أعلى مدى للاكتفاء الذاتي عربياً لتقليل حجم فاتورة استيراد احتياجاتها من الخارج ودعم مشاريع التكامل العربي وتنفيذ الاتفاقيات التي تدعم التجارة البينية والمحافظ على رؤوس الأموال العربية.

□ صنعاء / سبأ : طالب المشاركون في المؤتمر العربي الرابع حول مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية في ختام أعمالهم امس بصنعاء بدعم وتسريع الإجراءات العربية الساعية لاستكمال متطلبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية والاتحاد الجبركي العربي واستكمال مفاوضات تحرير تجارة الخدمات العربية بما يدعم القدرات الاقتصادية العربية ويعزز إمكانياتها التفاوضية.

وأكد المشاركون في المؤتمر الذي نظمت على مدى ثلاثة أيام المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ،على أهمية دعوة الجهات الحكومية العربية المسؤولة لإعداد موقف تفاوضي موحد يعكس مصالح الدول العربية في وقت مبكر وقبل نهاية المفاوضات.. مشيرين إلى أهمية العمل على حصول جامعة الدول العربية لصفة العضو المراقب في منظمة التجارة العالمية بما يتيح آلية للعمل العربي المشترك.

وحثت التوصيات الصادرة عن المؤتمر على مشاركة كافة الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في اجتماعات فرق العمل الخاصة بانضمام الدول العربية والشاركة في النقاشات التي تدور في المفاوضات وتقديم وجهات نظر داعمة للدول العربية الساعية للانضمام من خلال التأكيد المستمر على ضرورة استفادة هذه الدول من أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية وتسهيل وتسريع انضمام الدول الأقل نمواً وفق قرار المجلس العام بهذا الخصوص.

ولفتت التوصيات إلى عدم التعامل مع الانضمام كهدف في حد ذاته ، وإنما النظر إليه في إطار استراتيجية تنموية واضحة المعالم يكون هدفها الرئيسي النهوض بالتنمية الاقتصادية وفقاً لمؤشرات المعتمدة.

وشددت على عدم القبول بالالتزامات التي تتجاوز ما هو منصوص عليه في الاتفاقيات متعددة الأطراف.. داعية إلى ضرورة إشراك أصحاب الشأن من قطاع خاص وجهات أكاديمية ومنظمات مجتمع مدني في مفاوضات الانضمام وذلك عن طريق تنظيم لقاءات دورية معهم لمعرفة آرائهم والتشاور معهم حول أفضل السبل لتحقيق انضمام يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بمكافحة الممارسات التجارية الضارة ، طالب التوصيات الصادرة عن المؤتمر بإصدار تشريعات وطنية تتعلق بالعدم، والإغراق والوقاية، للدول التي لم تصدرها حتى الآن ، حتى تتمكن من مكافحة الممارسات التجارية الضارة، وإقامة الأجهزة الوطنية المنوط بها هذا العمل مع أهمية التدريب وتبادل الخبرة بين الدول العربية التي بدأت بالتطبيق مع غيرها من الدول العربية .

وبشأن التعامل مع الأزمة المالية العالمية ، طالب المشاركون الدول العربية بالتفكير الجدي والعمل للاستفادة منها وتحويلها إلى فرص لتنمية الموارد العربية واستثمارها من خلال توجيه الفوائض العربية إلى الاستثمار داخل البلاد العربية بما يرفع معدلات النمو بها ، ويقلل من حجم مشكلات البطالة

إعلان